المحاضرة الخامسة

الرتبة والموقعية في الجملة العربية

تمهيد:

تعد الرتبة أو ما يسمى بالتقديم والتأخير من الظواهر اللغوية العربية المشهورة في الدرس النحوي والبلاغي، وما كان للرتبة أو التقديم والتأخير أن يحدث إلا إذا كان معنى التركيب واضحا جليّا وعليه فالمعنى هو الأساس لهذه الظاهرة. إذ إنّ الألفاظ هي قوالب المعاني، فيجب أن يكون ترتيبها الوضعي بحسب ترتيبها الطبيعي، ومن البين أن رتبة المسند إليه التقديم لأنه المحكوم عليه، ورتبة المسند التأخير إذ هو المحكوم به وما عداهما فتوابع ومتعلقات تأتي تالية لهما في الرتبة.

المقصود بالرتبة لغةً: "هي المكانة والمنزلة, يُقال: رَتَبَ الشيءُ أي ثَبَتَ فلم يتحرك, ورَتَبَ فلان رُتوبَ الكَعْب أي انتصب انتصابه, ورتَّبه تَرْتيباً: أثبته. وفي حديث لقمان بن عاد: رَتَبَ رُتوبَ الكعبِ, أي: انتصبَ كما ينتصِبُ الكعبُ إذا رَمَيْتَهُ, ومنه حديث ابن الزبير, رضي الله عنهما: كان يصلي في المسجد الحرام وأحجار المنجنيق تمُرُّ على أُذنه, وما يلتفت, كأنه كَعبٌ راتِب. والكعبُ: عقدةُ ما بين الأنبوبين من القصب والقنا, وقيل: هو أنبوب ما بين كل عُقدتين, وقيل: هو العظم الناشز عند ملتقى الساق بالقدم"[1].

والمقصود بالرتبة اصطلاحاً: يقصد بالترتيب في التركيب النحوي أن يعمُد المتكلم إلى مورفيم حقه التأخير في ما جاء عن العرب فيقدمه، أو إلى ما حقه التقديم فيؤخره طلبا لإظهار ترتيب المعاني في النفس.

أو هو الموقع الأصلي الذي يجب أن تتخذه الوظيفة النحوية بالنسبة للوظائف الأخرى المرتبطة بها بعلاقة نحوية تركيبية, فهي (الرتبة) وصف لمواقع الكلمات في التركيب[2].

---

(1) ابن منظور: لسان، مادة (رتب).

(2) عبد الله أحمد جاد الكريم: المعنى والنحو، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2002، ص 91.

فالتقديم والتأخير أو الرتبة هي نقل لفظ عن رتبته في نظام الجملة العربية، فرتبة الفاعل قبل المفعول، والمبتدأ قبل الخبر، فإذا جاء الكلام على عكس ذلك قيل إن فيه تقديم وتأخير.

الرتبة عند النحاة: ناقش علماء النحو هذه المسألة من وجهة نظر نحوية، فالمبرد ت 285هـ تحدث عنه في مواطن كثيرة في كتابه (المقتضب) حسب مواضع الكلام وأحكام النحو، إذا كان الكلام موضحا عن المعنى نحو ضرب زيدًا عمرو، لأنك تعلم بالإعراب الفاعل والمفعول فإذا كان المفعول ثاني مما يصح موضعه أن قدمته فتقديمه حسن[1]. وعقد ابن السراج ت 311هـ بابا واسعا في كتابه (الأصول في النحو) للتقديم والتأخير تحدث فيه عن الأشياء التي لا يجوز تقديمها وقال إنها ثلاثة عشر موضعا وأما ما عداه فيتقدم[2].

دلالة التقديم والتأخير: فقد اهتم النحاة والبلاغيون بقرينة الرتبة لأن التراكيب إنما تدل على المعنى بوضع مخصوص وترتيب مخصوص فإن بدّل ذلك الوضع والترتيب زالت تلك الدلالة[3].

وهذا يعني أن التقديم والتأخير له أثر في الدلالة النحوية، فإن الوضع الاعتيادي لنظام الجملة الاسمية هو المبتدأ + الخبر، والجملة الفعلية هي الفعل مع الفاعل، ونظام الرتبة يبرز المعنى ويخرج التركيب النحوي إلى دلالات متعددة، منها تقديم ما حقه التأخير، وتأخير ما حقه التقديم. فالتقديم والتأخير يدل على ان اللغة العربية لغة مرنة تقبل الزيادة والتوكيد والحذف والإضمار، ولكل منها دلالة تميزها عن غيره.

قال سيبويه مشيرا إلى التقديم والتأخير: "كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى وإن كانا جميعها يهمناهم ويعنيانهم"[4].

ولعل هذه الظاهرة أسبق من سيبويه، فالعناية والاهتمام هما المصوغان الرئيسيان لهذه الظاهرة، لأن الأمر المرتبط بالمحتوى الدلالي للتركيب ولأن الكلام في عرف النحاة: اللفظ الذي

---

(1) المبرد: المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، د ت، ج3، ص 118.

(2) ابن السراج: الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1986م، ج2، ص 222.

(3) حازم القرطاجني: منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تح: محمد الحبيب بن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1981، ص 179.

(4) سيبويه: الكتاب، ج1، ص 34.

يفيد معنى مستقلا[1]. وهذه الالفاظ يمكن أن تعطي دلالات كثيرة في تركيب واحد بصيغ مختلفة، فعندما تقول:

أكل الولدُ التفاحَة

أكل التفاحَة الولدُ

الولدُ أكل التفاحَة

الولدُ التَفاحة أكل

فكل جملة من هذه الجمل تدل على معنى معين، وما هذا إلا لمصوّغ التقديم والتأخير، لأن المكونات اللفظية لهذه الجمل قد اعطت معاني مختلفة مع علمنا أن الألفاظ واحدة، بيد أن نظام الرتبة هو العامل الرئيسي في تغير المعنى، وهذا ما عبر عنه عبد القاهر الجرجاني ت 471هـ بالقول: "لأنك تقتضي في نظم الكلام أثار المعاني وترتبها على حسب ترتيب المعاني في النفس"[2]. فالذي أهم وأعنى قُدّم، على حد تعبير سيبويه، وبحسب موقع المعاني في النفس وترتيبها على حد تعبير الجرجاني. لذلك فالدلالة الظاهرة ها هنا هي السبب الرئيسي في التقديم والتأخير، إذ يقدّم المفعول به مثلا على الفعل والفاعل، والخبر على المبتدأ، وهكذا بقية مستويات التراكيب النحوية[3].

- **التقديم والتأخير في الجملة العربية:** عندما نسمع `التقديم والتأخير` نعرف أننا بصدد الحديث في ترتيب عناصر الجملة العربية.

والجملة العربية إما فعلية وإما اسمية، فإذا كانت فعلية فترتيب عناصرها واضح، والفعل هو المقدم في الترتيب على الأصل. أما إذا كانت اسمية واستوى طرفا التركيب وكانا معرفين معا، فقد اختلف في أيهما يمكن أن تصدر به الجملة، وأيهما تجعله خبرا، فأما النحويون فلم يتعرضوا للتحديد، بل تركوا للمتكلم الخيار، وأجازوا أن يكون كل منهما هو المبتدأ والثاني هو الخبر،

(1) ابن يعيش: شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، د ت، ج1، ص 20.

(2) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، شركة القدس، ط3، 1992م، ص 35.

(3) سامي الماضي: الدلالة النحوية، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 2009، ص 76.

ويعربون المقدم مبتدأ والمؤخر خبرا، " لكنّ البلاغيين بحثوا الأمر بحثا فكريا منطقيا دقيقا، ناظرين إلى حال المخاطب، وما هو الأعرف لديه من ركني الإسناد اللذين هما من المعارف".

ومن هنا يأتي التعريف الذي يُعرَّف به التقديم والتأخير وهو: "مخالفة عناصر التركيب ترتيبها الأصلي في السياق، فيتقدم ما الأصل فيه أن يتأخر ويتأخر ما الأصل فيه أن يتقدم. والحاكم للترتيب الأصلي بين عنصرين يختلف إذا كان الترتيب لازما أو غير لازم، فهو في الترتيب اللازم (الرتبة المحفوظة) حاكم صناعي نحوي، أما في غير اللازم (الرتبة غير المحفوظة)، فيكاد يكون شيئا غير محدد، ولكن هناك أسبابٌ عامة قد تفسر ذلك الترتيب"[1].

- ترتيب الجملة الفعلية:

1. الأصل في ترتيب الجملة الفعلية أن يذكر الفعل أولا والفاعل ثانيا والمفعول به _ إن وجد _ ثالثا.
2. يتقدم المفعول به على الفاعل جوازا لأغراض بلاغية كأن يقصد ابرازه ولفت الانتباه إليه، أو كان لاجتناب الثقل.
3. يجب تقديم الفاعل في الحالات التالية :

أ. إذا خيف اللبس كما إذا خفي اعرابهما نحو لقي موسى عيسى.

ب. إذا كان الفاعل ضميرا غير محصور نحو : أخرجت التلميذ.

ج. إذا كان المفعول محصورا في الفاعل نحو : إنما جازى الأستاذُ المجتهدَ.

4. يجب تقديم المفعول على الفاعل في الحالات التالية:

أ. إذا كان الفاعل يحوي ضميرا يعود على المفعول به نحو: إنما نال الجائزةَ مستحقُها.

ب. إذا كان الفاعل محصورا في المفعول نحو: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاء﴾. (سورة فاطر، الآية 28).

5. يجب تقديم المفعول به عن الفعل إذا كان من الأسماء التي لها حق الصدارة في الكلام والأسماء التي لها حق الصدارة هي:

(1) ابن جني: الخصائص، ج2، ص 382.

أ. اسم الاستفهام: أنى، اين، أيان، أي، كم، كيف، متى، من، من ذا، ما، ماذا.

ب. اسم الشرط: من، مهما، متى، أي، أنى، أينما، إذما، ما، حيثما، أيان، كيفما.

ج. اسم الإشارة: هذا، هذان، هذه، هاتان، هؤلاء، ذلك، ذانك، تلك، تانك، وغيرها.

د. الاسم الموصول: الذي، اللذان، اللذين، الذين، التي، اللتان، اللتين، اللاتي، اللواتي وغيرها.

هـ. ما التعجيبية – ما أجمل الوزارة .

و. كم الخبرية – كم طالب جاء[1].

- **فائدة التقديم والتأخير:**

للتقديم والتأخير فوائد جمة تعبر عن مدى سعي العربية إلى تحصيل جمال التعبير والصياغة قبل كل شيء، ولو كان ذلك على حساب الترتيب الذي وضعه الأولون لتراكيبهم.

يقول عبد القاهر الجرجاني رحمه الله متحدثا عن فائدته: "هذا باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفتر لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطُف عندك، أن قدم فيه شيء وحول اللفظ من مكان إلى مكان"[2].

وقد تحدث غيره عن قيمة هذه الظاهرة في اللغة العربية بل وصفها بأنها" مظهر من مظاهر شجاعة العربية ؛ ففيها إقدام على مخالفة لقرينة من قرائن المعنى من غير خشية لبس، اعتمادا على قرائن أخرى ، ووصولا بالعبارة إلى دلالات وفوائد تجعلها عبارة راقية ذات رونق وجمال"[3].

- **أقسام التقديم:** قسم الإمام الجرجاني التقديم إلى نوعين:

1. "تقديم على نية التأخير: وذلك كل شيء أقررته مع التقديم على حكمه الذي كان عليه وفي جنسه الذي كان فيه، كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ، والمفعول إذا قدمته على الفاعل: منطلقٌ زيدٌ (و) ضرب عمرا زيدٌ.

(1) محمود مطرحي: النحو وتطبيقاته، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 2000م، ص 317.

(2) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 106.

(3) فضل حسن عباس: أساليب البيان، دار النفائس، عمان، ط2، 2009م، ص 94.

2. تقديم لا على نية التأخير، ولكن على أن تنقل الشيء عن حكم إلى حكم، وتجعل له بابا غير بابه وإعرابا غير إعرابه، وذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبرا له فتقدم تارة هذا على ذلك وأخرى ذاك على هذا، ومثاله ما تصنعه بزيد والمنطلق، حيث تقول مرة: (زيدٌ المنطلقُ) وأخرى (المنطلقُ زيدٌ). فأنت في هذا لم تقدم المنطلق على أن يكون متروكا على حكمه الذي كان عليه مع التأخير، فيكون خبر المبتدأ كما كان، بل على أن تنقله من كونه خبرا إلى كونه مبتدأ، وكذلك لم تؤخر زيدا على أن يكون مبتدأ كما كان بل على أن تخرجه عن كونه مبتدأ إلى كونه خبرا." ويضرب الجرجاني أمثلة أشد وضوحا على نماذج للتقديم بقوله: "وأظهر من هذا قولنا ضربتُ زيدا وزيدٌ ضربتُه ، لم تقدم زيدا على أن يكون مفعولا به منصوبا بالفعل كما كان، ولكن على أن ترفعه بالابتداء ، وتشغل الفعل بضميره ، وتجعله في موضع الخبر له"[1]

- **شواهد التقديم والتأخير:**

هناك الكثير من الشواهد على هذه الظاهرة منها ما يلي:

أ. **تقديم المفعول:** كما في قوله تعالى: ﴿فأما اليتيم فلا تقهر﴾ الضحى/9. وقد تقدم المفعول "اليتيم" على فعله "تقهر" وهذا يؤكد على معنى شدة حرص الله تعالى على الرحمة والرأفة باليتيم، ولذلك فإننا نجد أن كثرة تقديم المفعول على الفاعل في القرآن وفصيح الكلام متعالم غير مستنكر[2].

ب. **تقديم الخبر على المبتدأ:** ومن شواهد ذلك لديهم قوله تعالى: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ مريم/46. إنما قدم خبر المبتدأ عليه في قوله "أراغب أنت"، ولم يقل "أأنت راغب" لأنه كان أهم عنده وهو به شديد العناية[3].

ج. **تقديم الظرف:** ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ، ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾ الغاشية/25– 26. حيث يرى الزمخشري أن تقديم الظرف معناه تشديد في والوعيد، ويريد الله

(1) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 106.

(2) ابن جني: الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، د ت، ج1، ص 297.

(3) ابن الأثير: المثل السائر، تح: بدوي طبانة، دار نهضة مصر، القاهرة، د ت، ج2، ص 176.

تعالى في ذلك أن يبالغ في تهديدهم، وقصر اختصاص الرجوع إليه، فلا مهرب لهم منه إلا إليه[1].

د. **التقديم في باب الاستثناء:** ومن الشواهد على ذلك قول الكميت:

ومالي إلا آل أحمد شيعة ومالي إلا مذهب الحق مذهب

فالأصل مالي شيعة إلا آل احمد، ومالي مذهب إلا مذهب الحق[2].

ويتجلى بذلك أن المعنى هو محور عملية التقديم والتأخير، ولكن إذا غمر المعنى فإن التقديم في هذه الحالة مرفوض لأنه يؤدي إلى المعاضلة وسوء الفهم واستغلاقه، ولا فرق عند ذلك بينه وبين غيره من اللغات الفارسية والرومية وغيرها وهو ضد الفصاحة.

(1) الزمخشري: الكشاف، دار المعرفة، بيروت، د ت، ج4، ص 545.

(2) عبد أحمد جاد الكريم: المعنى والنحو، ص 92.